موارد الصندوق المغربي للتقاعد تتحسن ب2,3 مليار درهم

العجز المالي لنظام المعاشات المدنية يتقلص ب 4,6 مليار درهم

قال محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، إن الإصلاحات المعلماتية لنظام المعاشات المدنية كان له أثر إيجابي على موارد الصندوق المغربي للتقاعد، والتي تحسنت بما يزيد عن 2,3 مليار درهم.

وأكد بوسعيد، في كلمة خلال افتتاح أشغال اجتماع مجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد، أن هذه الإصلاحات مكنت، أيضا، من تقليص العجز المالي لنظام المعاشات المدنية بما يناهز 4,6 مليار درهم ليستقر في حدود 1,79 مليار درهم والذي تم تمويله من الاحتياطات المالية للنظام، مضيفا أنه هذه الإجراءات تظل "غير كافية"، وأنه "يظل من الضروري، لضمان ديمومة نظام المعاشات المدنية على المدى البعيد، التعجيل في مباشرة المرحلة الثانية من إصلاح أنظمة التقاعد الوطنية".

كما أكد الوزير، في هذا السياق، أن "مصالح وزارة الاقتصاد والمالية تعمل حاليا على إتمام صياغة دفتر التحملات المتعلق بدراسة تفعيل توصيات اللجنة الوطنية حول الإصلاح الشمولي بهدف أجرأة منظومة التقاعد بقطبيها العام والخاص"، مذكرا بأن سنة 2017 تميزت باستمرار تنزيل مضامين الإصلاح المعلماتي لنظام المعاشات المدنية، حيث تم الرفع من الحد الأدنى للمعاش ليصل إلى 1350 درهما مع الزيادة في نسبة الاقتطاعات بنقطتين إلى 24 في المائة وتمديد الإحالة على التقاعد بستة أشهر واحتساب معاشات المتقاعدين الجدد على أساس متوسط الأجر للسنتين الأخيرتين من العمل مع احتساب معاش التقاعد على أساس 2 في المائة بالنسبة لمدة الخدمة المنجزة بعد فاتح يناير 2017.

وفي ما يتعلق بنظام المعاشات العسكرية، سجل الوزير تفاقم عجز هذا النظام، ما يستدعي استشفاف كل السبل الكفيلة بتحسين توازنه المالي.

وأشاد محمد بوسعيد بالآثار الإيجابية للقرار المتعلق بافتتاح شبابيك استقبال المرتفقين بمصالح الخزينة العامة للمملكة ببعض المدن، وانخراط المؤسسة في معالجة الشكايات المقدمة عبر البوابة الإلكترونية الوطنية الموحدة (شكاية.ما).

وارتباطا بمسلسل التحول الرقمي، سجل الوزير بارتياح الجهود التي يبذلها الصندوق المغربي للتقاعد قصد إحداث طفرة في علاقاته مع مرتفقيه، مضيفا أنه بالموازاة مع إطلاقه لدراسة تروم وضع استراتيجية وطنية للرقمنة، يتم تهييء نسخة جديدة للبوابة الإلكترونية للمؤسسة للارتقاء بالخدمات التي تقدمها، كما تم توزيع 550 الف و600 بطاقة منخرط لتسهيل عملية ولوجهم لهذه البوابة والاستفادة من خدماتها عن بعد مع ضمان حماية المعطيات الشخصية للأفراد.

من جهته، أشار لطفي بوجندار، مدير الصندوق المغربي للتقاعد، لدى تقديمه أهم مؤشرات الصندوق برسم سنة 2017، إلى أنه موازاة مع التحسن الملموس الذي عرفته موارد الصندوق (زائد 2,3 مليار درهم)، فإن النفقات سجلت زيادة بوتيرة أعلى بلغت 3,7 مليار درهم لتستقر في حدود 33,7 مليار درهم، موضحا أن هذا الارتفاع يعزى إلى التكاليف الناجمة عن تصفية ملفات معاشات المتقاعدين الجدد (48 ألف و236) إضافة إلى مراجعة أزيد من 69 ألف و338 معاشا.

وابرز بوجندار أن عدد المنخرطين النشيطين في نظامي المعاشات المدنية والعسكرية بلغ ما يناهز 967 ألف و358 منخرط بتطور طفيف ظل في حدود 0,56 في المائة مقارنة مع سنة 2016.

مقابل ذلك، يضيف بوجندار، تزايد عدد المتقاعدين بوتيرة أسرع ليصل إلى 358 ألف و438 متقاعدا بالنسبة لنظام المعاشات المدنية بمعدل ارتفاع بلغ 6,9 في المائة وإلى 258 ألف و341 متقاعدا بالنسبة لنظام المعاشات العسكرية بمعدل 4,4 في المائة.

وخلال هذا الاجتماع، الذي جرى بحضور ممثلي الدولة وممثلي المنخرطين في نظامي المعاشات المدنية والعسكرية وممثلي المتقاعدين، انكب المجلس على دراسة النقاط الواردة في جدول أعماله ومن بينها حصر حسابات الصندوق برسم سنة 2017 وتقديم الحصيلة الأكتوارية لنظامي المعاشات المدنية والعسكرية برسم نفس السنة.

وفي ختام الاجتماع صادق المجلس على حسابات المؤسسة برسم سنة 2017 وكذا على باقي مشاريع القرارات والتوصيات المعروضة عليه.

Copyright IMPERIUM 2000-2014. All rights reserved.

ارتفاع موارد الصندوق المغربي للتقاعد بما يزيد عن 2،3 مليار درهم بعد الإصلاحات المعلماتية

• عبد الله -ل-

بتفويض من رئيس الحكومة، ترأس محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية أول أمس الأربعاء، الدورة الخامسة برسم الولاية السادسة لمجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد، وقد حضر هذا الاجتماع جميع مُكونات المجلس من ممثلي الدولة وممثلي المنخرطين في نظامي المعاشات المدنية والعسكرية وممثلي المتقاعدين.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد بوسعيد أن الإصلاحات المعلماتية لنظام المعاشات المدنية كان له أثر إيجابي على موارد الصندوق المغربي للتقاعد، والتي تحسنت بما يزيد عن 2,3 مليار درهم، وأضاف أن هذه الإصلاحات مكنت، أيضا، من تقليص العجز المالي لنظام المعاشات المدنية بما يناهز 4,6 ملايير درهم ليستقر في حدود 1,79 مليار درهم والذي تم تمويله من الاحتياطات المالية للنظام، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات تظل "غير كافية"، وأنه "يظل من الضروري، لضمان ديمومة نظام المعاشات المدنية على المدى البعيد، التعجيل في مباشرة المرحلة الثانية من إصلاح أنظمة التقاعد الوطنية".

واغتنم بوسعيد الفرصة ليشكر الأعضاء على مساهمتهم الإيجابية في أشغال المجلس وعلى تعاونهم المتواصل مع إدارة الصندوق لخدمة مرتفقيه، كما هنأ لجان الحكامة على جديتها وعلى روح المسؤولية التي تتحلى بها، وعلى غرار الدورات السابقة، أكد الوزير على أهمية إيجاد الحلول الناجعة لضمان ديمومة الأنظمة التي يسيرها الصندوق على المدى البعيد، مذكرا بالآثار الإيجابية للإصلاح المعلماتي لنظام المعاشات المدنية الذي تم اعتماده في غشت 2016.غير أنه أكد في الوقت ذاته على أن هذه الإجراءات تظل غير كافية لحل إشكالية العجز الذي يشكو منه هذا النظام، ما يستدعي التعجيل بمباشرة المرحلة الثانية من إصلاح أنظمة التقاعد الوطنية، وفي هذا الصدد، أكد الوزير على عزم الحكومة مواصلة هذا الورش في أفق بلورة منظومة للتقاعد على الصعيد الوطني بقطبيها العام والخاص. وقد أشاد رئيس الدورة بالإنجازات المحققة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد والتطور النوعي للخدمات التي صار يقدمها لمرتفقيه ونهجه التواصل لتعزيز سياسة القرب وتبسيط المساطر لمنخرطيه لاسيما عبر توظيفه لوسائل التواصل الحديثة.

من جهة أخرى، أشار الوزير إلى أن عقد البرنامج الجديد المزمع إبرامه بين الدولة والصندوق للفترة (2018-2020) سيتم التوقيع عليه قريبا، مؤكدا على ضرورة بذل الجهود اللازمة لإنجاح كل الأوراش المدرجة في هذا العقد وعلى دعم الوزارة الوصية وسهرها على توفير الظروف الملائمة لإنجاحه.

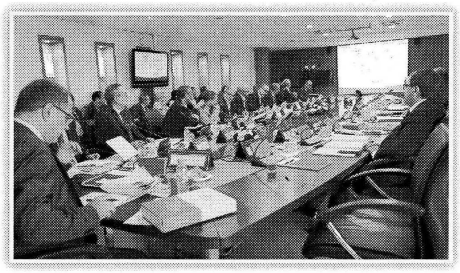

من جهته، أشار لطفي بوجندار، مدير الصندوق المغربي للتقاعد، لدى تقديمه أهم مؤشرات الصندوق برسم سنة 2017، إلى أنه موازاة مع التحسن الملموس الذي عرفته موارد الصندوق (زائد 2,3 مليار درهم)، فإن النفقات سجلت زيادة بوتيرة أعلى بلغت3,7 ملايير درهم لتستقر في حدود 33,7 مليار درهم، موضحا أن هذا الارتفاع يعزى إلى التكاليف الناجمة عن تصفية ملفات معاشات المتقاعدين الجدد (48 ألفا و236) إضافة إلى مراجعة أزيد من 69 ألفا و338 معاشا.

وأبرز بوجندار أن عدد المنخرطين النشيطين في نظامي المعاشات المدنية والعسكرية بلغ ما يناهز 967 ألفا و358 منخرطا بتطور طفيف ظل في حدود 0,56 في المائة مقارنة مع سنة 2016، واستطرد بالقول إن تزايد عدد المتقاعدين بوتيرة أسرع ليصل إلى 358 ألفا و438 متقاعدا بالنسبة لنظام المعاشات المدنية بمعدل ارتفاع بلغ 6,9 في المائة وإلى 258 ألفا و341 متقاعدا بالنسبة لنظام المعاشات العسكرية بمعدل 4,4 في المائة.

هذا وقد أنكب المجلس خلال هذا الاجتماع على دراسة النقاط الواردة بجدول أعماله ويتعلق الأمر أساسا بحصر حسابات الصندوق لسنة 2017 وتقديم الحصيلة الإكتوارية لنظامي المعاشات المدنية والعسكرية برسم نفس السنة. وبعد مناقشة معمقة لمختلف هذه النقاط والاستماع إلى إيضاحات إدارة الصندوق بشأنها، صادق المجلس على حسابات المؤسسة برسم سنة 2017 وكذا على باقي مشاريع القرارات والتوصيات المعروضة على أنظاره.

Copyright IMPERIUM 2000-2014. All rights reserved.

الأخبار
Economie
1,4p_l_pg5_nb
5/20

22/06/2018
Al Akhbar
Edition : 1721

بوسعيد: «الإصلاحات المعلوماتية لنظام المعاشات المدنية حسنت موارد الصندوق المغربي للتقاعد بما يزيد عن 2،3 مليار درهم»

لمياء جباري

قال محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، أول أمس الأربعاء بالرباط، إن الإصلاحات المعلوماتية لنظام المعاشات المدنية كان له أثر إيجابي على موارد الصندوق المغربي للتقاعد، والتي تحسنت بما يزيد عن 2،3 مليار درهم. وأكد بوسعيد، في كلمة خلال افتتاح أشغال اجتماع مجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد، أن هذه الإصلاحات مكنت، أيضا، من تقليص العجز المالي لنظام المعاشات المدنية بما يناهز 4،6 مليارات درهم ليستقر في حدود 1،79 مليار درهم والذي تم تمويله من الاحتياطات المالية للنظام، مضيفا أنه هذه الإجراءات تظل "غير كافية"، وأنه "يظل من الضروري، لضمان ديمومة نظام المعاشات المدنية على المدى البعيد، التعجيل في مباشرة المرحلة الثانية من إصلاح أنظمة التقاعد الوطنية".

كما أكد الوزير، في هذا السياق، أن "مصالح وزارة الاقتصاد والمالية تعمل حاليا على إتمام صياغة دفتر التحملات المتعلق بدراسة تفعيل توصيات اللجنة الوطنية حول الإصلاح الشمولي بهدف أجرأة منظومة التقاعد بقطبيها العام والخاص"، مذكرا بأن سنة 2017 تميزت باستمرار تنزيل مضامين الإصلاح المعلوماتي لنظام المعاشات المدنية، حيث تم الرفع من الحد الأدنى للمعاش ليصل إلى 1350 درهما مع الزيادة في نسبة الاقتطاعات بنقطتين إلى 24 في المائة وتمديد الإحالة على التقاعد بستة أشهر واحتساب معاشات المتقاعدين الجدد على أساس متوسط الأجر للسنتين الأخيرتين من العمل مع احتساب معاش التقاعد على أساس 2 في المائة بالنسبة لمدة الخدمة المنجزة بعد فاتح يناير 2017. وفي ما يتعلق بنظام المعاشات العسكرية، سجل الوزير تفاقم عجز هذا النظام، ما يستدعي استشفاف كل السبل الكفيلة بتحسين توازنه المالي. وأشاد محمد بوسعيد بالآثار الإيجابية للقرار المتعلق بافتتاح شبابيك استقبال المرتفقين بمصالح الخزينة العامة للمملكة ببعض المدن، وانخراط المؤسسة في معالجة الشكايات المقدمة عبر البوابة الإلكترونية الوطنية الموحدة "شكاية.ما". وارتباطا بمسلسل التحول الرقمي، سجل الوزير بارتياح الجهود التي يبذلها الصندوق المغربي للتقاعد قصد إحداث طفرة في علاقاته مع مرتفقيه، مضيفا أنه بالموازاة مع إطلاقه لدراسة تروم وضع استراتيجية وطنية للرقمنة، يتم تهييء نسخة جديدة للبوابة الإلكترونية للمؤسسة للارتقاء بالخدمات التي تقدمها، كما تم توزيع 550 ألفا و600 بطاقة منخرط لتسهيل عملية ولوجهم لهذه البوابة والاستفادة من خدماتها عن بعد مع ضمان حماية المعطيات الشخصية للأفراد. من جهته، أشار لطفي بوجندار، مدير الصندوق المغربي للتقاعد، لدى تقديمه أهم مؤشرات الصندوق برسم سنة 2017، إلى أنه موازاة مع التحسن الملموس الذي عرفته موارد الصندوق (زائد 2،3 مليار درهم)، فإن النفقات سجلت زيادة بوتيرة أعلى بلغت 3،7 مليارات درهم لتستقر في حدود 33،7 مليارا درهم، موضحا أن هذا الارتفاع يعزى إلى التكاليف الناجمة عن تصفية ملفات معاشات المتقاعدين الجدد (48 ألفا و236) إضافة إلى مراجعة أزيد من 69 ألفا و338 معاشا. وأبرز بوجندار أن عدد المنخرطين النشيطين في نظامي المعاشات المدنية والعسكرية بلغ ما يناهز 967 ألفا و358 منخرطا بتطور طفيف ظل في حدود 0،56 في المائة مقارنة مع سنة 2016. مقابل ذلك، يضيف بوجندار، تزايد عدد المتقاعدين بوتيرة أسرع ليصل إلى 358 ألفا و438 متقاعدا بالنسبة لنظام المعاشات المدنية بمعدل ارتفاع بلغ 6،9 في المائة وإلى 258 ألفا و341 متقاعدا بالنسبة لنظام المعاشات العسكرية بمعدل 4،4 في المائة.

Journaliste : Jbari Lamia

Copyright IMPERIUM 2000-2014. All rights reserved.

Economie
1,6p_h_pg5_nb
5/20

27/06/2018
AL ITTIHAD AL ICHTIRAKI
Edition : 11969

موارد CMR تحسنت بأكثر من 2.3 مليار درهم

قال محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، إن الإصلاحات المعلوماتية لنظام المعاشات المدنية كان لها أثر إيجابي على موارد الصندوق المغربي للتقاعد، والتي تحسنت بما يزيد عن 2,3 مليار درهم. وأكد بوسعيد، في كلمة خلال افتتاح أشغال اجتماع مجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد، أن هذه الإصلاحات مكنت، أيضا، من تقليص العجز المالي لنظام المعاشات المدنية بما يناهز 4,6 مليار درهم ليستقر في حدود 1,79 مليار درهم والذي تم تمويله من الاحتياطات المالية للنظام، مضيفا أنه هذه الإجراءات تظل غير كافية، وأنه «يظل من الضروري، لضمان ديمومة نظام المعاشات المدنية على المدى البعيد، التعجيل في مباشرة المرحلة الثانية من إصلاح أنظمة التقاعد الوطنية».

من جهته، أشار لطفي بوجندار، مدير الصندوق المغربي للتقاعد، لدى تقديمه أهم مؤشرات الصندوق برسم سنة 2017، إلى أنه موازاة مع التحسن الملموس الذي عرفته موارد الصندوق (زائد 2,3 مليار درهم)، فإن النفقات سجلت زيادة بوتيرة أعلى بلغت 3,7 مليار درهم لتستقر في حدود 33,7 مليار درهم، موضحا أن هذا الارتفاع يعزى إلى التكاليف الناجمة عن تصفية ملفات معاشات المتقاعدين الجدد (48 ألف و236) إضافة إلى مراجعة أزيد من 69 ألف و338 معاشا.

وابرز بوجندار أن عدد المنخرطين النشيطين في نظامي المعاشات المدنية والعسكرية بلغ ما يناهز 967 ألف و358 منخرط بتطور طفيف ظل في حدود 0,56 في المائة مقارنة مع سنة 2016.

مقابل ذلك، يضيف بوجندار، تزايد عدد المتقاعدين بوتيرة أسرع ليصل إلى 358 ألف و438 متقاعدا بالنسبة لنظام المعاشات المدنية بمعدل ارتفاع بلغ 6,9 في المائة وإلى 258 ألف و341 متقاعدا بالنسبة لنظام المعاشات العسكرية بمعدل 4,4 في المائة.

Copyright IMPERIUM 2000-2014. All rights reserved.